"حماية" يدين سلسلة الاعتداءات التي اقترفها مستوطنون في الضفة المحتلة ويحذر من ارتفاع وتيرة اعتداءات المستوطنين في ظل صمت حكومة الاحتلال

يدين مركز حماية حقوق الإنسان بأشد العبارات سلسلة الاعتداءات التي اقترفها مستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدوره يحذر من ارتفاع وتيرة الاعتداءات في ظل صمت المستوى الرسمي لدى الاحتلال على جرائم مستوطنيه بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة المحتلة.

حيث أقدم مستوطنون فجر اليوم الثلاثاء، على إعطاب مركبات وكتابة شعارات معادية للعرب والفلسطينيين في بلدة ياسوف شمال مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة، وفي ذات السياق اقتحم مئات المستوطنين الليلة الماضية، منطقة دير مار سابا قرب بلدة العبيدية شرق مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية المحتلة، وأدوا طقوسا تلمودية، **وبحسب متابعة حماية** أصيب شاب، مساء أمس، جراء دهسه من قبل مستوطن شرق بيت لحم جنوب الضفة الغربية المحتلة، وعلى صعيد أخر أقدم مستوطنون يتعبون لجماعات "تدفيع الثمن" على كتابة عبارات عنصرية معادية ومسيئة للعرب في منطقة الناصرة بالداخل الفلسطيني، وتأتي هذه الجرائم في إطار سلسلة من الاعتداءات التي يقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة المحتلة، في ظل صمت حكومة الاحتلال.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ ينظر بخطورة بالغة لهذه الاعتداءات المنظمة، **فإنه يرى** أن تستر وصمت سلطات الاحتلال على هذه الجرائم، ومساندة مستوطنيه وتوفير الحماية الدائمة لهم، مجموعة عوامل تشجعهم على مواصلة اقتراف جرائمهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، **كما ويرى حماية** أن تلك الجرائم تأتي في سياق التحريض المستمر من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يشكل دافعاً للمستوطنين لارتكاب المزيد من الجرائم ضد الفلسطينيين.

مركز حماية لحقوق الإنسان، إذ يجدد إدانته لهذه الإعتداءات الاجرامية، فإنه يحذرمن تصاعد اعتداءات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في ظل صمت رسمي، وبدوره:

١. يطالب سلطات الاحتلال بالكف عن توفير الحماية الدائمة للمستوطنين، والتستر على جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كما ويطالب حكومة الاحتلال بملاحقة الجناة من المستوطنين، وتقديمهم للمحاكمة.

٢. يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة اتخاذ موقف رسمي إزاء ممارسات المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين وذلك بإحالة ملف الاستيطان للمحكمة الجنائية الدولية.

٣. يدعو جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتحرك الفوري والعمل على وقف هذه الاعتداءات المتكررة، واستخدام نفوذها وعلاقاتها الدولية لإجبار سلطات الاحتلال على منع مثل هذه الاعتداءات والالتزام بالقرارات الأممية واحكام القانون الدولي، المتعلقة بالاستيطان في الأراضي المحتلة.

٤. يذكر المجتمعَ الدولي بأن الاستيطان بحد ذاته يعتبر جريمة حرب وفق قواعد القانون الدولي، وعليه يتوجب على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، تحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام دولة الاحتلال للاتفاقية وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

"انتهى"

٢٠١٨/١٢/١٨